

N

UNITED STATES DISTRICT COURT  
FOR THE DISTRICT OF COLUMBIAESTATE OF YARON UNGAR, *et al.*,

Plaintiffs / Judgment Creditors,

v.

Miscellaneous Action No. 05-180 (GK)

PALESTINIAN AUTHORITY, *et al.*,

Defendants / Judgment Debtors.

ORASCOM TELECOM HOLDING S.A.E.,

Nonparty.

**ORASCOM TELECOM HOLDING S.A.E.'S  
NOTICE OF COURT DECISION IN RELATED EGYPTIAN LITIGATION**

Further to Orascom's Notice of Developments in Related Egyptian Litigation, dated April 7, 2010 (*see* Dkt. Entry #94), Orascom hereby respectfully submits a copy of the Egyptian court's published decision (*see* Exhibit A) and a certified translation of that decision from Arabic to English (*see* Exhibit B). Upon publication of the Egyptian court's decision, and out of respect for the ongoing judicial process in the United States, Orascom filed a motion for reconsideration in the Court of North Cairo, which motion remains pending.

Dated: April 22, 2010

Respectfully submitted,

**WHITE & CASE LLP**/s/ Nicole E. Erb

Christopher M. Curran (D.C. Bar No. 408561)

Nicole E. Erb (D.C. Bar No. 466620)

Matthew S. Leddicotte (D.C. Bar No. 487612)

701 Thirteenth Street, N.W.

Washington, D.C. 20005

Telephone: + 1 202 626 3600

Facsimile: + 1 202 639 9355

*Attorneys for Orascom Telecom Holding S.A.E.*

حكمه شمال القاهرة الابتدائية  
موقع المحكمة

www.Northcairocourt.com

باسم الشعب  
محكمة شمال القاهرة الابتدائية  
دائرة ١٥ مدني مستأنف

ref 11  
04765  
021/5

٢٠١٠ / ٢٧ / ٣ الموافق السبت يوم ذلك ببراء المحكمة علنا بجلسة المدنية المنعقدة

برناسة السيد الاستاذ / حاتم نكى عذ الغنى  
عضوية الاستاذين / سامح عبد الوهاب

جعفر ناصر

وبحضور السيد / أشرف عبد المنعم

## صدر الحكم الاتى في القضية

رقم ١٩٣٦ / ٢٠٠٨ مدنى كلى شمال القاهرة

المرفوعة من :-

# الممثل القانوني لشركة صندوق الاستثمار الفلسطيني

الكافنة بمدينة رام الله بفلسطين وموطنه المختار مكتب الاستاذ الدكتور / يحيى الجمل المحامي بالنقضى  
الكافنة في ٤ شارع جابر بن حيان - الدقى - الجيزه

الجيزه - قفي

التمثيل القانوني لشركة أوراسكوم تلكوم  
الكافن . في برج نيل سيتي شارع ماسبيرو - مكورنيش النيل - القاهرة

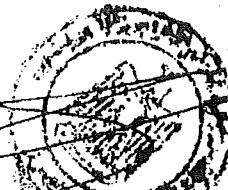
الحمد لله

حيث تخلص واقعات الاستئناف الماثل في أن المستأنف بصفته أقامه بمحاجة في مطالعة الأوراق ، وسماع المراقبة ، والمداولة قانوناً .

الفوج الرابع المحكمة المختصة بتاريخ ٢٧/٨/٢٠٠٨

وأعلنت قاتونا للمستائف ضده بصفته طلب في ختامها الحكم

١١:- بقبول الاستئناف شكلا



تابع الحكم رقم ٢٠٠٨ م-ش ١٩٣٦ السنة

ثانياً: وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بعدم الاعتداد بحكمي محكمة رود ايلند الأمريكية كسد للتحفظ على مستحقات المستأنف بصفته والذن له بقبض دينه من المستأنف ضده بصفته مع الزامه بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة

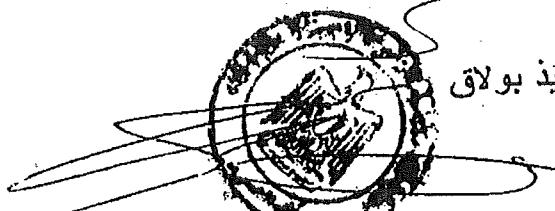
وذلك على سند من القول أن المستأنف بصفته قام الداعوي رقم ٤٢٩٣ لسنة ٢٠٠٦ مستعجل القاهرة ضد المستأنف ضده بصفته بذات الطلبات سالفه الذكر استناداً إلى أن المستأنف بصفته يدين المستأنف ضده بصفته بمبلغ خمسة وأربعون مليون دولار أمريكي باقي ثمن بيع المستأنف بصفته اسheim شركة الأخير في شركة المستأنف ضده بصفته

وحيث أن الأخير أمنتع عن صرف المبلغ سالف الذكر المستأنف بصفته والتحفظ عليه لصالح ورثة الأمريكي بارون أنجر الذي لقي مصرعه عام ١٩٩٦ خلال الاشتباكات التي كانت فيما بين المقاومة الفلسطينية وجنود الاحتلال والمستوطنين الاسرائيليين في الاراضي الفلسطينية المحتلة، استند المستأنف ضده بصفته في ذلك التحفظ على أنه ورد اليه اخطار من الورثة سالف الذكر انهم اقاموا داعوي ضد السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية أمام المحكمة الولائية لمقاطعة رود ايلند الأمريكية بطلب تعويض عن مصرع مورثهم متذرين باحكام القانون الأمريكي الذي يعتبر اعمال لمقاومة ارهاباً وقضى لهم في تلك الداعوي بتعويض قدره مائة وستة عشر مليون وأربعين وتسعة لاف وسبعين وثلاثة وعشرون دولار أمريكي شامل اتعاب المحاماة،

لما قضت ذات المحكمة بتحويل كافة حقوق الملكية العائدة للسلطة الفلسطينية في صندوق لاستثمار الفلسطيني وتخصيصها ونقلها إلى الورثة سالف الذكر

وحيث أنه بجلسة ٢٠٠٧/٢/٢٧ قضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بعدم اختصاصها عيا بنظر الداعوي فطعن المستأنف بصفته على ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٧٤ لسنة ٢٠٠٧، استأنف مستعجل القاهرة والمقضي فيه بجلسة ٢٠٠٧/٦/٢٧ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع تعديل حكم اول درجة والقضاء بعدم اختصاص المحكمة نوعياً وحالتها التي قاضى التنفيذ موضوعي بمحكمة بولاق

وحيث قيدت الداعوي برقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٧ تنفيذ بولاق



شمال القاهرة الابتدائية

المحكمة

www.Northcairocourt.com

— 14 —

تابع الحكم رقم ٢٠٨/١٩٣٦ السنة -ش-م-م

الصارييف بصفة المستأنف والزمت بحالتها برفض الداعوي أول درجة قضت محكمة ٢٠٠٨/٨/١٣ بجلسة:

وحيث ان المستأنف بصفته لم يرتضى بذلك الحكم فطعن عليه بالاستئناف الماثل لاسباب حاصل فيها الخطأ في تطبيق القانون ، القصور في التسبيب

وحيث ان الاستئناف الماثل قد تداول بالجلسيات على النحو المبين بمحاضر جلساته مثل خلاله المستأنف والمستأنف ضده بصفتهما كلا منهما يوكل عنده محام والأول قدم اربعة حوافظ مستندات اطلع علىها المحكمة واحاطت بما تضمنته واهم ما تضمنته اصول الاحكام القضائية الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية وترجمتها الى اللغة العربية بمعرفة قلم الترجمة بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية ، شهادة صادرة من قلم الترجمة بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية تفيد ترجمة المستند امراء ترجمته في الاستئناف الماثل

وحيث أنه عن شكل الاستئناف فلما كان قد تم إيداع صحيفته في الميعاد المقرر قانوناً مستوفياً لأوضاعه الشكلية ومن ثم فإنه يكون مقبول شكلاً على نحو ما يسرد بالمنطوق.

وحيث ان المحكمة تشير وتمهد لحكمها الي ما هو مقرر فقها ان : سلطة قاضي التنفيذ <sup>بصفته</sup> فاضيا للأمور المستعجلة في تحرير الطلبات مقيدة بوجوب ان يكون المقتضي به بناء على التحرير <sup>لكل شده من الطلب الأصلي</sup>

ولما كان طلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز او عدم الاعتداد بالتنفيذ والغاء ماترتتب عليه من اثار او اعتباره كان لم يكن تعتبر طلبات موضوعية والقضاء بها يكون فصلا في ذات الحق وهو ما يمكّنه قاضي التنفيذ بصفته قاضيا للامور المستعجلة ، ومن ثم لا يجوز الالتجاء الى التحرير الى ما



تابع الحكم رقم ٢٠٠٨ لسنة ١٩٣٦ م-م-ش

فلا يجوز تحرير طلب وقف التنفيذ الى الحكم بعدم الاعتداد اما العكس فهو جائز فاذا اقام المدعي دعوى بطلب الحكم بعدم الاعتداد ثم تبين لقاضي التنفيذ بصفته قاضيا للامور المستعجلة ان ما يعزوه من بطلان الاجراء الذى وقع لا يبلغ الحد القاطع للشك والتاويل ولكنه يتسم بجدية ظاهره ترجح استحقاقه للحماية السريعة المؤقتة ، جاز له ان يأمر بما له من سلطة تحرير الطلبات ان يحكم بوقف تنفيذ البيع المستشكل فيه حتى يفصل في النزاع من الجهة المختصة

(موسوعة الارشادات القضائية الكتاب الاول في منازعات التنفيذ الوقتية وال موضوعية ، م/ يحيى اسماعيل -طبعة الثانية ٢٠٠٦ نادي القضاة -ص ٤٠٠)

وكان المستقر عليه وفقا لقضاء النقض ان : لا يمنع قاضي الأمور المستعجلة من نظر الاشكال ان  
المستشكل لم يطلب في اشكاله الحكم باجراء وقتي . وانما طلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الموقر  
ضده والغايه ماترتب عليه من اثار واعتباره كان لم يكن ، وهذه الطلبات بحسب الاساس الذي بنيت  
عليه الدعوي والنزاع الذي اثير فيها تعتبر طلبات موضوعية والقضاء بها يكون فصلا في ذات الحق  
لابملكه قاضي الأمور المستعجلة ، لذا يكون من واجبه ان يغض النظر عنها وان يأمر بما له من  
سلطة تحرير طلبات الخصوم في مثل هذه الحالة بالاجزاء الوقتي الذي يتفق وطبيعة الاشكال  
المعروف على وينبني على ذلك ان تكون المحكمة اذ قضت بعدم الاعتداد بالحجز قد اخطأت في  
القانون ويتquin نقض حكمها في هذا الخصوص

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢١٢ ق - جلسة ١٢/٢٥١٩٥٢ موسوعة الارشادات القضائية الكتاب الأول في منازعات التنفيذ الوقتية وال موضوعية - المراجع السابقة ج ٤ ٢٠٤ ٢٠٢

و كذلك أيضاً ان :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تكيف المدعى لدعواه تكيفاً ينطبق على واقعتها التي ذكرها في صحيفة دعواه ليقيد قاضى الموضوع ولا منعه من تطبيقها على صفة الدفعتين

اذنون الصحيح



الحكم رقم ٢٠٠٨ م-ش لسنة ١٩٣٦

وحيث انه لما كان ما تقدم وكان الثابت للمحكمة ان المستائف بصفته قد اقام دعواد ابتداء امام  
محكمة اول درجة طالبا الحكم بصفة مستعجلة في مادة تنفيذ وقتيه بعدم الاعتداد بحكمي محكمة رد  
ايرلند الأمريكية كسد للتحفظ على مستحقاته والاذن بقبض دينه من المستائف ضده بصفته . مما تکون  
معه هذه الالتمات بحسب حقيقتها ومرماها هي طلب وقف تنفيذ هذين الحكمين ، الامر الذي تكيف  
المحكمة لما لها من سلطة تحرير طلبات الخصوص - وفقا للنصوص سالفة الذكر - على هذا الأساس  
وذلك باعتبار ان الدعوي محل الاستئناف الماثل هي اشكالا وقتيما في التنفيذ وهو ما تشير اليه المحكمة  
الماثلة وتمهد به لقضائها

وحيث أنه عن موضوع الاستئناف الماثل فلما كان المقرر وفقاً لنص المادة ٣٤ من قانون المراقبات أن : تختص محاكم الجمهورية بالأمر بإجراءات الوقتية والتحفظية التي تنفذ في الجمهورية ولو كانت غير مختصة بالدعوى الأصلية وكان المقرر وفقاً لنص المادة ٢٩٦ من قانون المراقبات أن : - الأحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي يجوز الامر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ الأحكام والأوامر المصرية فيه وكان المقرر وفقاً لنص المادة ٢٩٧ من قانون المراقبات أن " يقم طلب الامر بتنفيذ الى المحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائريتها وذلك بالاواعض المعتادة لرفع الدعوى وكان المقرر وفقاً لنص المادة ٢٩٨ من قانون المراقبات أن: لايجوز الامر بتنفيذ الا بعد التحقق مما يأتي : -

١- ان محاكم الجمهورية غير مختصة بالمنازعة التي صدر فيها الحكم او الامر وان المحاكم الأجنبية

التي اصدرته مختصة بها طبقا لقواعد الاختصاص الدولي المقررة قانونا

٢- ان الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم قد كلفوا الحضور ومتلوا تمثيلاً صحيحاً

ان الحكم او الامر حاز قوّة الامر الم قضي طبقا لقانون المحكمة التي اصدرته

٤- ان الحكم او الامر لا يتعارض مع حكم او امر سبق صدوره من محاكم جمهورية لا يتضمن ما



جناح القاهرة الابتدائية

محكمة

www.Northcairocourt.com

- ٧ -

判決の文書番号: ٢٠٠٨ هـ - ش

"خلاف النظام العام أو الآداب فيها"

وكان المقرر فقها ان : الأحكام والآوامر الصادرة في بلد أجنبي ، وكذلك أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي وكذلك أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي تعتبر سندات تنفيذية متى أمرت المحكمة الابتدائية بتنفيذها بعد التحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في المواد ٢٩٦، ٢٩٩، ٢٩٨

مراجعات

(موسوعة الإرشادات القضائية الكتاب الأول في منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية / يحيى اسماعيل - الطبعة الثانية - ٢٠٠٦ - نادي القضاة ص ٢٤)

وأيضاً ان : وتقريراً على ما تقدم إذا باشر طلب التنفيذ إجراءات تنفيذ بمقتضي حكماً أو أمر أو سند إسني أجنبي قبل صدور حكم بالآن له بالتنفيذ من المحكمة الابتدائية المختصة أو قبل وضع الصيغة التنفيذية عليه جاز للمنفذ ضده أن يرفع اشكالاً وقتياً بطلب وقف التنفيذ وفي هذه الحالة يتعين على قاضي التنفيذ أن يجيبه إلى طلباته

(التعليق على قانون المرافعات سم / عز الدين الدناصوري ، ١/ حامد عكا - الجظاء الرابع الطبعة الثالثة عشر ٢٠٠٨ ص ٢٥٣)

وحيث أنه لما كان ما تقدم وكان الثابت للمحكمة من مطالعة الأوراق أن المسئولة عنه قد امتنع الوفاء بمستحقات المستأنف بصفته استناداً إلى صدور أمر محكمة ولاية نيويورك بتحويل كل الدفعات المستحقة للمستأنف بصفته لصالح تركوة انجر ،

مما يكون معه المستأنف ضده - المحجوز لديه - قد استند في حجز تلك المبالغ لصالح المطالع الدائن استناداً إلى حكم أجنبي - السند التنفيذي -

وكان مؤدي النصوص المتقدمة أن تختص محاكم الجمهورية بالامر بالإجراءات الوقتية والتحفظية التي تنفذ في الجمهورية ولو كانت غير مختصة بالدعوى الأصلية وان يقدم طلب الامر بالتنفيذ إلى المحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائتها وذلك بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى ويجب التتحقق من توافر شروط معينة



جناح القاهرة الابتدائية

محكمة

www.Northcairocourt.com

-٧-

تابع الحكم رقم ١٩٣٦ لسنة ٢٠٠٨ م-ش

ولما كان الثابت للمحكمة خلو الأوراق مما صدور حكم بالاذن من المحكمة الابتدائية المختصة بالتنفيذ وهو ما يترتب عليه فقد الحكمين الاجنبين موضوع الدعوى لاحد شروط صلاحيتها للتنفيذ ، مما يتعين معه بالغاء الحكم المستأنف والقضاء مجددا بوقف تنفيذ الحكمين سالف الذكر نحو ما سيرد بالمنطوق .

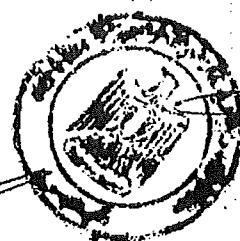
وحيث أنه عن طلب المستأنف بصفته الاذن بقبض دينه من المستأنف ضده بصفته فلما كان المقرر فقا لنص المادة ١/٣٥١ من قانون المرافعات

ان : يجوز لقاضي التنفيذ في اية حال تكون عليها الاجراءات ان يحكم بصفة مستعجلة في مواجهة الحاجز بالاذن للمحجوز عليه في قبض دينه من المحجوز لديه رغم الحجز وذلك في الحالات الآتية :-

١- اذا وقع الحجز بغير سند تنفيذى او حكم او امر " وكان المقرر فقها ان : لم يذكر المشرع بذلك الحالات الثلاثة الواردة بالمادة حصر الحالات التي يجوز فيها الالتجاء الى قاضي التنفيذ للاذن للمحجوز عليه في قبض الدين رغم الحجز .

وإنما هذه الاحوال قد وردت على سبيل المثال ويجوز الالتجاء الى قاضي التنفيذ في كل حال يكون فيها الحجز مشوبا ببطلان بعدهه لتختلف شرط جوهري او ركن اساسي للحجز التعليق على قانون المرافعات - عز الدين الناصوري ، ١/ حامد عكا ، الجزء الرابع - الطبعة الثالثة عشر ٢٠٠٨ ص ٣٦١ ، ٣٦٢ .

وحيث انه لما كان ما تقدم وكان الثابت للمحكمة انتفاء ثمة سند تنفيذى صحيح يبيح التجزر على اموال المستأنف بصفته - ، علي النحو السالف بيانه - مما يكون معه للمدين الحق في اقتضاء دينة من المحجوز لديه وذلك وفقا لنص ١/٣٥١ من قانون المرافعات - المتقدمة الذكر - الامر الذي يكون طلب المستأنف بصفته السالف ثقد أصاب صحيح القانون وتجبيه اليه المحكمة علي نحو ما سيرد بالمنطوق .



جناح القاهرة الابتدائية

محكمة

www.Northcairocourt.com

- ٨ -

بيان الحكم رقم ٩٣٦ السنة ٢٠٠٨ م - ش

وحيث أنه عن المصارييف وشاملة اتعاب المحاماة فالمحكمة تلزم بها المستأنف ضدته بصفته عن درجتي التقاضي باعتباره المحكوم عليه عملاً بنص المادتين ١٨٤، ٢٤٠ من قانون  
الإجراءات ، والمادة ١٨٧ من قانون المحاماة

فعلم ذه الاستئناف

حكمت المحكمة:-

بصفة مستعجلة في مادة تنفيذ وقية :

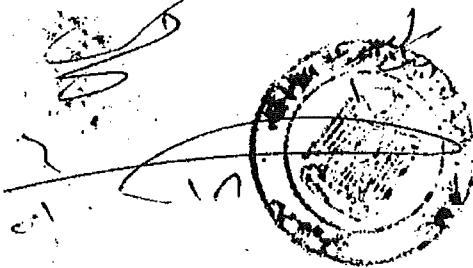
أولاً:- بقبول الاستئناف شكلاً

ثانياً:- وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بوقف تنفيذ حكمي محكمة رود ايلاند  
وضوع الدعوي ، والإذن للمستأنف بقبض دينه من المستأنف ضدته بصفته .. والزمن الآخرين  
المصارييف الدرجتين ، ومائة وخمسة وسبعين جنيهاً مقابل اتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

امين السر

بيان حبس المدعى عليه في الازدياد للحكم  
درست ٢٠٠٩٢٩٢ صدر ٢٠٠٩٢٩٢



الحكم  
الـ



STATE OF NEW YORK )  
 )  
 ) ss  
COUNTY OF NEW YORK )

**CERTIFICATION**

This is to certify that the attached translation is, to the best of my knowledge and belief, a true and accurate translation from Arabic into English of the attached Ruling Number 1936 of 2008 Civil North Cairo.

A handwritten signature in black ink, appearing to read "Abigail Simone", is written over a horizontal line.

Abigail Simone, Project Manager  
Geotext Translations, Inc.

Sworn to and subscribed before me

this 21 day of April, 2010.

A handwritten signature in black ink, appearing to read "PATRICK EVANSON", is written over a horizontal line.

PATRICK EVANSON  
NOTARY PUBLIC-STATE OF NEW YORK  
No. 01EV6201257  
Qualified In Queens County  
My Commission Expires February 17, 2013

New York 259 West 30th Street, 17th Floor, New York, NY 10001, U.S.A. tel 212.631.7432 fax 212.631.7778  
San Francisco 220 Montgomery Street, 3rd Floor, San Francisco, CA 94104, U.S.A. tel 415.576.9500 fax 415.520.0525  
London 107-111 Fleet Street, London EC4A 2AB, United Kingdom tel +44.(0)20.7936.9002 fax +44.(0)20.7990.9909  
Hong Kong 20th Floor, Central Tower, 28 Queen's Road, Central, Hong Kong tel +852.2159.9143 fax +852.3010.0082

North Cairo Court of First Instance

The Court's website

[www.northcairocourt.com](http://www.northcairocourt.com)

[handwritten:]

*Mr. Ahmad al-Said*

*File 5419*

*Civil 568*

[handwritten:]

*Fees: 6.75*

*160743*

*8/17/2008*

In the Name of the People

North Cairo Court of First Instance

15<sup>th</sup> Circuit Civil Appeals

In the civil session conducted publicly at the court building on Saturday March 27, 2010 with

Mr. Hatim Zaki Abdulghani

Presiding Judge

Sameh Abdulwahab

Judge

Ahmed Fadi

Judge

Ashraf Abdulmunim

Secretary

The following ruling was issued in case

1936/2008 Civil North Cairo Plenary

[illegible handwriting]

Filed by:

Legal representative of the Palestinian Investment Fund Company

Located in the city of Ramallah, Palestine, with its chosen domicile being the office of Dr.

Yahya al-Jamal, attorney before the appeals court, 4 Gabir bin Hayyan Street – Dukki, Giza

V.

Legal representative of Orascom Telecom

Located in Nile City Tower, Maspire Street – Nile Corniche, Cairo

The Court

After reviewing the documents, hearing the pleadings, and deliberating on the law:

[handwritten:] [illegible] 23/10 - 756132

The facts of the appeal at hand are summarized in that the Appellant in its capacity, through a Case statement it deposited with the Clerk of the Court on August 27, 2008, filed an appeal

It was duly served on the Appellee in its capacity, and it requested a ruling at the end of it

First: Accepting the appeal pro-forma

North Cairo Court of First Instance  
The Court's website [www.northcairocourt.com](http://www.northcairocourt.com)

- 2 -

Ruling Number 1936 of 2008 Civil North Cairo (Continued)

Second: On the merits, setting aside the appealed ruling, and to decide again that the two rulings of the American Rhode Island court cannot be relied on as basis for confiscating the dues of the Appellant in its capacity, and to allow it to receive its debt from the Appellee in its capacity, and to compel it to pay expenses and legal fees.

This is based on the argument that the Appellant in its capacity filed case number 4293 of 2006—Summary Cairo—against the Appellee in its capacity with the same aforementioned requests, that the Appellant in its capacity is owed by the Appellee in its capacity the amount of forty five million US dollars, the remainder of the price of sale by the Appellant in its capacity of the shares of the latter in the company of the Appellee in its capacity.

Whereas the latter did not pay the aforementioned amount to the Appellant in its capacity and withheld it for the benefit of the estate of the American Yaron Ungar, who was killed in 1996 during the hostilities between the Palestinian Resistance, the occupation soldiers and Israeli settlers in the occupied Palestinian territories. The Appellee in its capacity based its withholding on the fact that it received a notification from the aforementioned estate, that they had filed a lawsuit against the Palestinian Authority and the Palestine Liberation Organization before the competent American Court of Rhode Island to demand compensation for the death of their inheritee, using the provisions of U.S. law which considers the acts of resistance as terrorism, and had a Ruling in their favor in that case with a judgment of one hundred sixteen million four hundred nine thousand one hundred twenty three US dollars, including legal fees.

That same court also ruled to transfer all proprietary rights of the Palestinian Authority in the Palestinian Investment Fund and transfer them to the aforementioned heirs.

Whereas in the session of February 27, 2007, the Cairo Summary Court ruled that it did not have subject matter jurisdiction to consider the case. The Appellant in its capacity challenged that ruling in appeal number 374 of 2007, Cairo Summary Appeals, which was decided on June 27, 2007, accepting the appeal pro-forma, and on the merits to amend the first instance ruling and ruled the lack of subject matter jurisdiction of the court and referred it to the subject matter enforcement judge in the Bolaq Court.

Whereas the case was filed under number 157 of 2007, enforcement, Bolaq.

North Cairo Court of First Instance

The Court's website

[www.northcairocourt.com](http://www.northcairocourt.com)

- 3 -

Ruling Number 1936 of 2008 Civil North Cairo (Continued)

At the August 13, 2008 session, the Court of First Instance ruled to dismiss the case as is, and compelled the Appellant in its capacity to pay expenses.

Whereas the Appellant in its capacity did not accept that ruling, it challenged it in the appeal at hand, for reasons that can be summarized as follows:

Erring in the application of the law,  
Deficiency in reasoning

Whereas the appeal at hand had been deliberated through sessions in the manner set forth in the minutes of those sessions, in which both the Appellant and the Appellee appeared, each in its capacity, with a legal representative of each. The Appellant presented four exhibit bundles which the Court reviewed and took note of their content, the most important of which were the originals of the judicial rulings issued in the United States of America, and their translations in Arabic by the Translation Section of the North Cairo Court of First Instance, a certificate issued by the Translation Section of the North Cairo Court of First Instance regarding the translation of the document needed to be translated in the appeal at hand.

At the final pleadings session on January 11, 2010, the Appellant and Appellee appeared, each in its capacity, with a legal representative of each. The Court decided that its ruling would be issued in today's session.

Whereas, on the appeal as to form, since the Case Statement was deposited within the legally required period and fulfilling the pro-forma requirements, so it was accepted as to form as is announced in the wording of the ruling.

Whereas the Court is referencing and referring to what is established by jurisprudence, which is that: the authority of the enforcement judge, in his capacity as a summary judge, to amend requests is limited to cases where the ruling that is based in the amendment is less in scope than that of the original request.

As the requests for a ruling of not approving the attachment or not approving the enforcement, and to cancel its impact and considering as if it never was, are considered merit requests, and ruling on them would be a ruling on the merits, a right that the enforcement judge does not have as a summary judge, the ruling cannot be issued as such.

North Cairo Court of First Instance

The Court's website

[www.northcairocourt.com](http://www.northcairocourt.com)

- 4 -

Ruling Number 1936 of 2008 Civil North Cairo (Continued)

A request for a stay of enforcement cannot be amended to a ruling of non-approval, while the opposite is allowed. If the Appellant files a case requesting a ruling of non-approval, then it was determined by the enforcement judge, in his capacity as summary judge, that the procedural invalidity that occurred does not reach the level of eliminating doubt and misinterpretation, but it had apparent seriousness that makes it likely to need quick and temporary protection, he is allowed to order, within his powers to amend requests, to rule to stop the implementation of the disputed sale at hand, until the competent authority decides on the dispute.

(Encyclopedia of Judicial guidelines, First Book, Enforcement Time and Subject Matter Disputes, Judge Yahya Ismail, Second Edition, 2006, Judicial Club, page 2004)

It has been established in appellate jurisprudence that: the summary judge is not precluded from considering the dispute by the fact that the complainant did not request in its complaint for a stay ruling, but rather requested a ruling of non approval on the attachment issued against it and to cancel its impact and to consider it as if it never was. These requests, considering the basis of the case, and the dispute that arose in it, are considered merit requests, and ruling on them would be a ruling on the merits, a right that the enforcement judge does not have, so he must not consider them, and to order, within the powers he has to amend requests of the litigants in such cases, a temporary remedy that fits the nature of the dispute before him; therefore, when the court issued its ruling of not approving the attachment, it had erred in law, and its ruling in this regard must be set aside.

(Appeal number 50 of judicial year 21, session of December 25, 1952, Encyclopedia of Judicial guidelines, First Book, Enforcement Time and Subject Matter Disputes, Ibid, page 204–205)

Furthermore:

It is established in the jurisprudence of this court that if an error occurred in the Plaintiff's characterization of his case, making it not applicable to his facts as set out in his Case Statement, this does not limit the subject matter judge, and does not prevent him from giving the case its correct characterization and making it conform to the correct law.

North Cairo Court of First Instance

The Court's website

www.northcairocourt.com

- 5 -

Ruling Number 1936 of 2008 Civil North Cairo (Continued)

(Appeal on May 14, 1979, year 30, second issue, p. 349 – Commenting on the Procedure Code, Judge Izzuddin al-Dinasouri, Mr. Hamid Akkaz, Fourth Part, Thirteenth Edition, 2008, p. 23)

Whereas the preceding was such, and what was established before the court that the Appellant in its capacity had filed its case initially before the Court of First Instance, requesting a summary judgment on a temporary basis for not relying on the ruling of the American Rhode Island court as a basis for attachment on its dues, and the permission for it to receive its receivable amount from the Appellee in its capacity, which makes those requests in effect and purpose, requests to stay those two rulings, which allows the court to re-characterize the case, within its powers to amend the requests of litigants, in accordance with the aforementioned provisions, on this basis, and in consideration of the fact that the case in the appeal at hand is a temporary enforcement dispute, which is what this court takes in consideration and uses to prepare its ruling.

Whereas regarding the merits of the issue at hand, and based on what has been established, in accordance with the provision of Article 34 of the Procedure Code, that: Egyptian courts have jurisdiction to order precautionary and temporary procedures to be enforced within Egypt, even if they did not have jurisdiction over the original case.

It has been established, in accordance with the provision of Article 296 of the Procedure Code, that: Orders and rulings issued in a foreign country can be ordered to be enforced under the same conditions set by the law of that country to enforce Egyptian orders and rulings within it.

It has been established, in accordance with the provision of Article 297 of the Procedure Code, that the enforcement order be submitted to the Court of First Instance of the jurisdiction within which it is sought to be enforced, in the usual manner that cases are filed. It has been established, in accordance with the provision of Article 298 of the Procedure Code, that: An order of enforcement cannot be issued until the following has been verified:

1. That the courts of Egypt do not have jurisdiction over the dispute in which the ruling or order was issued, and that foreign courts that issued it, had jurisdiction over it, in accordance with international jurisdiction rules that are accepted legally.
2. That the litigants in the case in which the ruling was issued had been notified to appear, and were duly represented.
3. That the ruling or order has gained the power of a judicial decision, according to the law of the issuing court.
4. That the ruling or order does not contradict a ruling or an order previously issued by the courts of Egypt, and does not contain anything against the public order or morality in Egypt.

North Cairo Court of First Instance

The Court's website

[www.northcairocourt.com](http://www.northcairocourt.com)

- 6 -

Ruling Number 1936 of 2008 Civil North Cairo (Continued)

It has been established by jurisprudence that: Rulings and orders issued in a foreign country, including the arbitration rulings issued in a foreign country, are considered enforcement documents if the Court of First Instance decides their enforcement after verifying that the conditions set forth in Articles 298, 297 and 296 of the Procedure Code have been met.

(Encyclopedia of Judicial guidelines, First Book, Enforcement Time and Subject Matter Disputes, Judge Yahya Ismail, Second Edition, 2006, Judicial Club, page 24)

Furthermore: in consideration of the preceding, if the party requesting the enforcement starts the process of enforcing a ruling or order, or a foreign official document, before an order permitting it to do so is issued by the competent Court of First Instance, or before an enforcement format is set, the party upon which the enforcement is applied may file a temporary objection in which it asks for a stay of enforcement. In this case, the enforcement judge must address its request.

(Commenting on the Procedure Code, Judge Izzuddin al-Dinasouri, Mr. Hamid Akkaz, Fourth Part, Thirteenth Edition, 2008, p. 253)

Whereas the preceding is so, and what was established by the Court from reviewing the documents is that the Appellee in its capacity had refused to honor the amounts payable to the Appellant in its capacity, relying on an order issued by the court of the State of New York stipulating the transfer of all amounts payable to the Appellant in its capacity to the estate of Ungar.

This means that the Appellee—the party enforcing the attachment—had relied, in attaching those amounts for the benefit of the creditor, on a foreign ruling, the enforcement document.

As a result of the preceding provisions, the courts of Egypt shall have jurisdiction to order temporary and precautionary procedures to be enforced within Egypt, even if they did not have jurisdiction over the original claim, and the request for an enforcement order must be submitted to the Court of First Instance within which jurisdiction the order is sought to be enforced, in the usual manner of filing cases, after verifying certain conditions.

North Cairo Court of First Instance

The Court's website

[www.northcairocourt.com](http://www.northcairocourt.com)

- 7 -

Ruling Number 1936 of 2008 Civil North Cairo (Continued)

Since it has been established that the documents do not show a ruling by the Court of First Instance permitting the enforcement, the two foreign orders at hand in this case have lost one of their conditions of validity for enforcement, which necessitates setting aside the appealed ruling, and a ruling to be issued again to stay the enforcement of the aforementioned two rulings, as is expressed in the wording of the ruling.

Whereas regarding the request of the Appellant in its capacity to receive its amounts receivable from the Appellee in its capacity, and since it is determined, in accordance with the provision of Article 351(1) of the Procedure Code, that:

The enforcement judge may, regardless of the state of the procedures, order in summary, against the party implementing the attachment, to permit the party being attached against to receive its debt from the attaching party in spite of the attachment, in the following cases:

1. If the attachment was effected without an enforcement document or a ruling or an order, as it has been established by jurisprudence that the legislator did not state the exclusivity of those three cases set out in the Article regarding the permissibility of resorting to the enforcement judge to permit the party being attached against to receive its debt in spite of the attachment,

rather, these cases were stated as examples, and it is permissible to resort to the enforcement judge in any case where the attachment may be invalid because of non-compliance of a substantive condition or a material basis for the attachment.

(Commenting on the Procedure Code, Judge Izzuddin al-Dinasouri, Mr. Hamid Akkaz, Fourth Part, Thirteenth Edition, 2008, p. 361–362)

Whereas the preceding was so, and since the lack of a duly issued enforcement document allowing the attachment of the funds of the Appellant was established by the Court, as set out above, the creditor has the right to collect its debt from the party implementing the attachment, in accordance with the provisions of the aforementioned Article 351(1) of the Procedure Code. This, in effect, means that the request of the Appellant, being the creditor, has been legally correct, and the Court shall address it in the manner set forth in the wording of the ruling.

North Cairo Court of First Instance

The Court's website

[www.northcairocourt.com](http://www.northcairocourt.com)

- 8 -

Ruling Number 1936 of 2008 Civil North Cairo (Continued)

Whereas regarding expenses, including legal fees, the Court hereby requires the Appellee in its capacity to pay them, for both levels of adjudication, as it is the party being ruled against, in implementation of Articles 184 and 240 of the Procedure Code, and Article 187 of the Advocacy Law.

THEREFORE

The Court Rules:

Summarily on a temporary subject matter of enforcement:

First: Accepting the appeal pro-forma

Second: On merits, setting aside the appealed ruling and ordering the stay of the two rulings by the Rhode Island court, subject of this litigation, and permitting the Appellant in its capacity to receive its debt from the Appellee in its capacity, requiring the latter to pay the expenses of both levels, as well as one hundred and seventy five pounds in legal fees.

Secretary

Presiding Judge

[handwritten:] *Delivered the original to the Applicant, the Appellee's Attorney, under receipt no. 9396, dated 4/18/2010*

[signatures]

[illegible stamp]

[handwritten:] 4/18/2010



حكمه شمال القاهرة الإيتزائية

### موقع المحكمة

www.Northcairocourt.com

باسم الشعب

محكمة شمال القاهرة الابتدائية

## دائرة ١٥ مدنی مستائف

109/11

© U. S. G. S.

07818

برئاسة السيد الاستاذ / حاتم ذكي عد الغني

عضوية الاستاذين /سامح عبد الوهاب

الله نار

وبحضور السيد / أشرف عبد المنعم

### صدر الحكم الذي في القضية

رقم ١٩٣٦ / ٢٠٠٨ مدنى كلى شمال القاهرة

لمرفوعة مسن :-

البائع الممثل القانوني لشركة صندوق الاستثمار الفلسطيني

الكافنة بمدينة رام الله بفلسطين وموطنه المختار مكتب الاستاذ الدكتور / يحيى الجمل المحامي بالنقضى  
اللakan في ؟ شارع جابر بن حيان - الدقى - الجيزه

التمثيل القانوني لشركة أوراسكوم تلكوم

لكان في برج نيل سيتي شارع ماسبيرو كورتيش النيل - القاهرة

المحكم

## ٢- بعد مطالعة

حيث تخلص واقعات الاستئناف الماثل في أن المستأنف يصفه إقامة بمقتضى

٢٧/٨/٢٠٠٨ المُحَكَّمَة بِتَارِيخ كِتَابِ الْمُحَكَّمَة

واعلنت قانونا للمستائف ضده بصفته طلب في ختامها : الحكم

لا: - بقبول الاستئناف شكلا



بـ الـقاـهـرـةـ الـاـبـدـائـيـهـ

مـحـكـمـهـ

www.Northcairocourt.com

-٢-

تابع الحكم رقم ٢٠٠٨ مـسـمـشـ ١٩٣٦ـالـسـنـةـ

ثانياً: وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بعدم الاعتداد بحكمي محكمة رود ايلات الأمريكية كسد للتحفظ على مستحقات المستأنف بصفته والأذن له بقبض دينه من المستأنف منه بصفته مع إزامه بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة

وذلك على سند من القول أن المستأنف بصفته أقام الدعوي رقم ٤٢٩٣ لسنة ٢٠٠٦ مستعجل القاهرة ضد المستأنف ضده بصفته بذات الطلبات سالفة الذكر استناداً إلى أن المستأنف بصفته يدارين المستأنف ضده بصفته بمبلغ خمسة وأربعون مليون دولار أمريكي باقي ثمن بيع المستأنف بصفته اسهم شركة الأخير في شركة المستأنف ضده بصفته

وحيث أن الأخير أمتنع عن صرف المبلغ سالف الذكر للمستأنف بصفته والتحفظ عليه لصالح ورثة الأمريكي بارون أنجر الذي لقي مصرعه عام ١٩٩٦ خلال الاشتباكات التي كانت فيما بين المقاومة الفلسطينية وجنود الاحتلال، والمستوطنين الاسرائيليين في الاراضي الفلسطينية المحتلة، واستند المستأنف ضده بصفته في ذلك التحفظ على أنه ورد إليه اخطار من الورثة سالفي الذكر انهم اقاموا دعوي ضد السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية أمام المحكمة الولائية لمقاطعة رود ايلات الأمريكية بطلب تعويض عن مصرع مورثهم متذرين باحكام القانون الأمريكي الذي يعتبر اعمال المقاومة ارهاباً وقضى لهم في تلك الدعوي بتعويض قدره مائة وستة عشر مليون وأربعين وتسعةلاف وسبعين وثلاثة وعشرون دولار أمريكي شامل اتعاب المحاماة.

لما قضت ذات المحكمة بتحويل كافة حقوق الملكية العائد للسلطة الفلسطينية في صندوق نسائمار الفلسطيني وتخصيصها ونقلها إلى الورثة سالفي الذكر

وحيث أنه بجلسة ٢٠٠٧/٢/٢٧ قضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بعدم اختصاصها

عياً بنظر الدعوي فطعن المستأنف بصفته على ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٤ لسنة ٢٠٠٧

ستأنف مستعجل القاهرة والمقطبي فيه بجلسة ٢٠٠٧/٦/٢٧ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع تعديل حكم اول درجة والقضاء بعدم اختصاص المحكمة نوعياً وحالتها إلى قاضي التنفيذ

موضوعي بمحكمة بولاق

وحيث قيدت الدعوي برقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٧ تنفيذ بولاق



شمال القاهرة الابتدائية

المحكمة

www.Northcairocourt.com

-٣-

تابع الحكم رقم ٩٣٦ لسنة ٢٠٠٨ م-ش

في جلسة ١٣/٨/٢٠٠٨ قضت محكمة اول درجة برفض الدعوي بحالتها والزمت المستأنف بصفة المصاريف

وحيث ان المستأنف بصفته لم يرضي بذلك الحكم فطعن عليه بالاستئناف الماثل لاسباب حاصلها الخطأ في تطبيق القانون ، القصور في التسبيب

وحيث ان الاستئناف الماثل قد تداول بالجلسات على النحو المبين بمحاضر جلساته مثل خلاله المستأنف والمستأنف ضده بصفتهما كلا منهما بوكيل عنه محام والأول قدم اربعة حواافظ مستندات اطلعت عليها المحكمة واحاطت بما تضمنته واهم ما تضمنته اصول الاحكام القضائية الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية وترجمتها الى اللغة العربية بمعرفة قلم الترجمة بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية ، شهادة صادرة من قلم الترجمة بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية تفيد بترجمة المستورد ترجمته في الاستئناف الماثل

وبخطبة المرافعة الختامية بتاريخ ١١/١٠/٢٠١٠ مثل المستأنف والمستأنف ضده بصفتهما كلا منهما بوكيل عنه محام ، وقررت المحكمة ان يصدر حكمها بجلسه اليوم امتدادا

وحيث أنه عن شكل الاستئناف فلما كان قد تم ايداع صحيحته في الميعاد المقرر قانوناً مستوفياً لأوضاعه الشكلية ومن ثم فإنه يكون مقبول شكلاً على نحو ماسيره بالمنطق .

وحيث ان المحكمة تشير وتمهد لحكمها الى ما هو مقرر فقها ان : سلطة قاضي التنفيذ بصفته قاضياً للأمور المستعجلة في تحرير الطلبات مقيدة بوجوب ان يكون المقتضي به بناء على التحرير اقل شده من الطلب الأصلي

ولما كان طلب الحكم بعدم الاعتداد بالجزء او عدم الاعتداد بالتنفيذ والغاء ما ترتب عليه من اثار او اعتباره كان لم يكن تعتبر طلبات موضوعية والقضاء بها يكون فصلاً في ذات الحق وهو ما يمهلكه قاضي التنفيذ بصفته قاضياً للأمور المستعجلة ، ومن ثم لا يجوز الالتجاء للتحرير الذي هدفه اطهابات . . .



القاهرة الإبتدائية

۱۰۵

www.Northcaitocourt.com

تابع الحكم رقم ٢٠٢٨ م.م-ش

فلا يجوز تحرير طلب وقف التنفيذ الى الحكم بعدم الاعتداد اما العكس فهو جائز فاذا اقام المدعى دعوى بطلب الحكم بعدم الاعتداد ثم تبين لقاضي التنفيذ بصفته قاضيا للامور المستعجلة ان ما يعزوه من بطلان الاجراء الذى وقع لا يبلغ الحد القاطع للشك والتاويل

ولكنه يتسم بجدية ظاهره ترجح استحقاقه للحماية السريعة المؤقتة ، جاز له ان يأمر بما له من سلطة تحرير الطلبات ان يحكم بوقف تنفيذ البيع المستشكل فيه حتى يفصل في النزاع من الجهة المختصة

(موسوعة الارشادات القضائية الكتاب الاول في منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية ، م/ يحيى اسماعيل - الطبعة الثانية ٢٠٠٦ - نادي القضاة - ص ٤٠٠)

وكان المستقر عليه وفقا لقضاء النقض ان : لايمتنع قاضي الأمور المستعجلة من نظر الإشكال ان المستشكل لم يطلب في إشكاله الحكم بإجراء وقتي ، وإنما طلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الموقت ضده والغاءه ماترتب عليه من اثار واعتباره كان لم يكن ، وهذه الطلبات بحسب الاساس الذي بنى ت عليه الدعوي والنزاع الذي أثير فيها تعتبر طلبات موضوعية والقضاء بها يكون فصلا في ذات الحق لا يملكه قاضي الأمور المستعجلة ، لذا يكون من واجبه ان يغض النظر عنها وان يأمر بماله في حين سلطة تحرير طلبات الخصوم في مثل هذه الحالة بالاجزاء الوقتي الذي يتفق وطبيعة الإشكال المعروض عليه وينبني على ذلك ان تكون المحكمة اذا قضت بعدم الاعتداد بالحجز قد اخطأت ، فـ القانون ويتبع نقض حكمها في هذا الخصوص

الطعن رقم ٥٢١ - جلسة ٢٥/١٢/١٩٥٢ - موسوعة الارشادات القضائية - الكتاب الأول

<sup>٣١</sup> في منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية - المرجع السابق ص ٢٠٤ ، ٢٠٥

و كذلك أيضاً :



جبل القاهره الابتدائيه

محكمة

www.Northcairocourt.com

تابع الحكم رقم ١٩٣٦ لسنة ٢٠٠٨ م-ش

(نقض ١٤ ١٩٧٩/٥/١٤ السنة ٣٠ العدد الثاني ص ٣٤٩ التعليق على قانون المرافعات س/ عز الدين الناصوري ، ا/ حامد عكاـزـ الجزء الرابعـ الطبعة الثالثة عشر - ٢٠٠٨- ص ٢٣)

وحيث انه لما كان ما تقدم وكان الثابت للمحكمة ان المستأنف بصفته قد اقام دعواد ابتداء امام المحكمة اول درجة طالبا الحكم بصفة مستعجلة في مادة تنفيذ وقتيه بعدم الاعتداد بحكمي محكمة ردد ايلاند الأمريكية كسد للتحفظ على مستحقاته والاذن بقبض دينه من المستأنف ضده بصفته ، مما تكون معه هذه الطلبات بحسب حقيقتها ومرماها هي طلب وقف تنفيذ هذين الحكمين ، الامر الذي تكليف المحكمة لما لها من سلطة تحرير طلبات الخصوم - وفقا للنصوص سالفة الذكر - على هذا الأساس وذلك باعتبار ان الدعوي محل الاستئناف الماثل هي اشكالا وقتيـا في التنفيذ وهو ما تشير اليه المحكمة الماثلة وتمهد به لقضائـها

وحيث انه عن موضوع الاستئناف الماثل فلما كان المقرر وفقا لنص المادة ٤٤ من قانون المرافعات ان : تختص محاكم الجمهورية بالأمر بالإجراءات الوقـتـيةـ والـتحـفـظـيـةـ التـيـ تنـفـذـ فـيـ الجـمـهـورـيـةـ ولوـ كـانـتـ غـيرـ مـخـتـصـةـ بـالـدـعـوـيـ الأـصـلـيـةـ وـكـانـ المـقـرـرـ وـفـقـاـ لـنـصـ المـادـةـ ٢٩٦ـ مـنـ قـانـونـ المـرـافـعـاتـ انـ :ـ الـاحـکـامـ وـالـاوـامـرـ الصـادـرـةـ فـيـ بـلـدـ اـجـنبـيـ يـجـوزـ الـاـمـرـ بـتـنـفـيـذـ هـاـ بـنـفـسـ الشـرـوـطـ المـقـرـرـةـ فـيـ قـانـونـ ذـلـكـ الـبـلـدـ لـتـنـفـيـذـ الـاـحـکـامـ وـالـاوـامـرـ المـصـرـيـةـ فـيـ وـكـانـ المـقـرـرـ وـفـقـاـ لـنـصـ المـادـةـ ٢٩٧ـ مـنـ قـانـونـ المـرـافـعـاتـ انـ "ـ يـقـ طـلـبـ الـاـمـرـ بـالـتـنـفـيـذـ السـيـ الـمـحـكـمـ الـابـتدـائـيـةـ الـتـيـ يـرـادـ التـنـفـيـذـ فـيـ دـائـرـتـهـ وـذـلـكـ بـالـاوـضـاعـ الـمـعـتـادـ لـرـفـعـ الدـعـوـيـ وـكـانـ المـقـرـرـ وـفـقـاـ لـنـصـ المـادـةـ ٢٩٨ـ مـنـ قـانـونـ المـرـافـعـاتـ انـ:ـ لـاـ يـجـوزـ الـاـمـرـ بـالـتـنـفـيـذـ إـلـاـ بـعـدـ التـحـقـقـ مـاـ يـاتـيـ :ـ

١ـ انـ مـحـاـكـمـ الـجـمـهـورـيـةـ غـيرـ مـخـتـصـةـ بـالـمـنـازـعـةـ الـتـيـ صـدـرـ فـيـهاـ الـحـكـمـ اوـ الـاـمـرـ وـانـ مـحـاـكـمـ الـاجـنبـيـةـ الـتـيـ اـصـدـرـتـهـ مـخـتـصـةـ بـهـاـ طـبـقـاـ لـقـوـاـعـدـ الـاـخـتـصـاـصـ الدـوـلـيـ المـقـرـرـةـ قـانـونـاـ

٢ـ انـ الـخـصـومـ فـيـ الدـعـوـيـ الـتـيـ صـدـرـ فـيـهاـ الـحـكـمـ قدـ كـلـفـواـ الـحـضـورـ وـمـثـلـواـ تمـثـيلـاـ صـحـيـحاـ

٣ـ انـ الـحـكـمـ اوـ الـاـمـرـ حـازـ قـوـةـ الـاـمـرـ المـقـضـيـ طـبـقـاـ لـقـانـونـ الـمـحـكـمـةـ الـتـيـ اـصـدـرـتـهـ

٤ـ انـ الـحـكـمـ اوـ الـاـمـرـ لـاـ يـتـعـارـضـ مـعـ حـكـمـ اوـ اـمـرـ سـبـقـ صـدـورـهـ مـحـاـكـمـ جـمـهـورـيـةـ وـلـاـ يـتـضـمـنـ مـاـ



جail القاهرة الابتدائية

محكمة

www.Northcairocourt.com

تابع الحكم رقم ٩٣٦ السنة ٢٠٠٨ م - ش

يخالف النظام العام او الاذاب فيها

وكان المقرر فقها ان : الاجرام والاوامر الصادرة في بلد اجنبي ، وكذلك احكام المحكمين الصادرة في بلد اجنبي وكذلك احكام المحكمين الصادرة في بلد اجنبي تعتبر سندات تنفيذية متى أمرت المحكمة الابتدائية بتنفيذها بعد التحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في المواد ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٢٠٦ .

بر افتعات

(موسوعة الارشادات القضائية الكتاب الاول في منازعات التنفيذ الوقتية وال موضوعية م/ يحيى اسماعيل - الطبعة الثانية - ٢٠٠٦ - نادي القضاة ص ٢٤)

و ايضا ان : وتقريعا على ما تقدم اذا باشر طلب التنفيذ اجراءات تنفيذ بمقتضي حكما او امر او سند اجنبي قبل صدور حكم بالاذن له بالتنفيذ من المحكمة الابتدائية المختصة او قبل وضع الصيغة التنفيذية عليه جاز للمنفذ ضده ان يرفع اشكالا وقتيما بطلب وقف التنفيذ وفي هذه الحالة يتبعين على قاضي التنفيذ ان يجيبه الى طلباته

(التطبيق على قانون المرافعات س/ عز الدين الدناصوري ، ا/ حامد عكار - الجظاء الرابع الطبعه الثالثة عشر ٢٠٠٨ ص ٢٥٣)

وحيث انه لما كان ما تقدم وكان الثابت للمحكمة من مطالعة الاوراق ان المسئولة عنه ضده بصفته قد امتنع الوفاء بمستحقات المستأنف بصفته استنادا الى صدور امر محكمة ولاية نيويورك بتحويل كل الدفعات المستحقة للمستأنف بصفته لصالح تركوة انجر ،

ما يكون معه المستأنف ضده - المحجوز لديه - قد استند في حجز تلك المبالغ لمن يحصل على الدائن استنادا الى حكم اجنبي - السند التنفيذي -

وكان مؤدي النصوص المتقدمة ان تختص محاكم الجمهورية بالامر بالاجراءات الوقتية والتحفظية التي تنفذ في الجمهورية ولو كانت غير مختصة بالدعوى الأصلية وان يقدم طلب الامر بالتنفيذ الى المحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائرتها وذلك بالاو ضاع المعتاد لرفع الدعوى و يجب التتحقق من توافر شروط معينة



تابع الحكم رقم ١٩٣٦ السنة ٢٠٠٨ م-م-ش

ولما كان الثابت للمحكمة خلو الأوراق مما صدور حكم بالاذن من المحكمة الابتدائية المختصة بالتنفيذ وهو ما يترتب عليه فقد الحكمين الاجنبيين موضوع الدعوى لاحد شروط صلاحيتها للتنفيذ ، مما يتquin معه بالغاء الحكم المستأنف والقضاء مجددا بوقف تنفيذ الحكمين سالف الذكر على نحو ما يزيد بالمنطق .

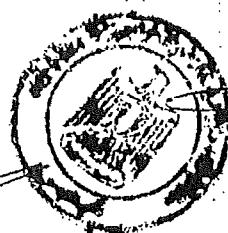
وحيث أنه عن طلب المستأنف بصفته الاذن بقبض دينه من المستأنف ضده بصفته فلما كان المقرر  
فقا لنص المادة ١/٣٥١ من قانون المرافعات

ان : يجوز لقاضي التنفيذ في اية حال تكون عليها الاجراءات ان يحكم بصفة مستعجلة في مواجهة الحاجز بالاذن للمحجوز عليه في قبض دينه من المحجوز لديه رغم الحجز وذلك في الحالات الآتية :-

١- اذا وقع الحجز بغير سند تنفيذي او حكم او امر " وكان المقرر فقها ان : لم يذكر المشرع بذلك الحالات الثلاثة الواردة بالمادة حصر الحالات التي يجوز فيها الاتجاء الي قاضي التنفيذ للاذن للمحجوز عليه في قبض الدين رغم الحجز .

والمما هذه الاحوال قد وردت على سبيل المثال ويجوز الاتجاء الي قاضي التنفيذ في كل حال يكون فيها الحجز مشوبا ببطلان بعده لخلاف شرط جوهري او ركن اساسي للحجز التعليق على قانون المرافعات - عز الدين الدناصورى ، ١/ حامد عكار ، الجزء الرابع - الطبعة الثالثة عشر ٢٠٠٨ ص ٣٦١ ، ٣٦٢ .

وحيث انه لما كان ما تقدم وكان الثابت للمحكمة انتفاء ثمة سند تنفيذي صحيح يبيح الفحجز على اموال المستأنف بصفته - ، علي النحو السالف بيانه - مما يكون معه للمدين الحق في اقتضاء دينه من المحجوز لديه وذلك وفقا لنص ١/٣٥١ من قانون المرافعات - المتقدمة الذكر - الامر الذي يكون معه طلب المستأنف بصفته السالف ثقد أصاب صحيح القانون وتجبيه اليه المحكمة علي نحو ما يزيد بالمنطق .



## بيان القاهره الابتدائيه

حكمة

www.Northcairocourt.com

三

الحكم رقم ٢٠٠٨ لسنة ١٩٣٦ م. جم. ش

وحيث أنه عن المصاريق وشاملة،تعاب المحاماة فالمحكمة تلزم بها المستائف  
بصفته عن درجتي التقاضي باعتباره المحكوم عليه عملاً بنص المادتين ١٨٤، ٢٤٠ من قانون  
الإجراءات، والمادة ١٨٧ من قانون المحاماة

الإسالم

### حكمت المحكمة:-

بصفة مستعجلة في مادة تنفيذ وقته :

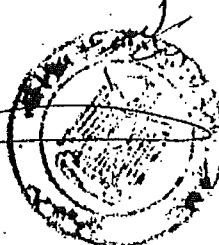
### اولا:- بقبول الاستئناف شكلا

ثانياً: وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بوقف تنفيذ حكمي محكمة رود ايلاد ،  
وضوء الدعوي ، والإذن للمستأنف بصفته بقبض ثانية من المستأنف ضده بصفته .. والزينة الآخرين .  
المصاريف الدرجتين ، ومائة وخمسة وسبعين جنيهاً مقابل اتعاب المحاماة .

## رئيس المحكمة

امين السر

وَيَعْلَمُ الْجِنَّةُ وَالْمَلَائِكَةُ



John G. Smith